

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9278

الأربعاء، ٨ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد فيرنانديس	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد دومينيني إنزغنا
	غانا	السيد كوربيه
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جاكوبس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلي
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني

بالسودان (S/2023/93)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-06939 (A)



افتُتِحَت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

تقرير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى رئيس مجلس

الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان (S/2023/93)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند

المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/179، التي

تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/93،

التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى

رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار

المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، والبرازيل، وسويسرا،

وغابون، وغانا، وفرنسا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزامبيق، والولايات المتحدة

الأمريكية، واليابان.

المعارضون:

لا أحد

المتمتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، والصين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا

مؤيدا، مقابل لا شيء، وامتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع

القرار بوصفه القرار ٢٦٧٦ (٢٠٢٣).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء

ببيانات بعد التصويت.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

تشكر الولايات المتحدة أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة في قرار

(القرار ٢٦٧٦ (٢٠٢٣)) لتجديد ولاية فريق الخبراء. إن النص المعتمد

اليوم يتضمن آراء جميع أعضاء المجلس بعد ما يقرب من شهرين من

المشاورات والمفاوضات. ويواصل فريق الخبراء الاضطلاع بدور حاسم

في الإبلاغ عن النزاع وتعزيز السلام في دارفور. إننا نرحب بتمديد

ولايته لمدة ١٢ شهرا أخرى.

ونعتقد أن هذا القرار سيبسر إحراز المزيد من التقدم في السودان،

لا بتوفير نظرة ثاقبة حاسمة بشأن حظر الأسلحة والشواغل

الأمنية المستمرة فحسب، بل كذلك بتسليط الضوء على التقدم الذي

نأمل أن يحرز السودان بشأن الالتزامات السياسية والأمنية في دارفور.

إن الحالة في دارفور لا تزال هشة للغاية. ولا تزال الأسباب الأساسية

للنزاع قائمة، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مستمرا،

وكثيرا ما تعجز السلطات السودانية عن توفير الأمن للمدنيين. ولذلك،

يظل الرصد والإبلاغ القويان من قبل فريق الخبراء أمرا أساسيا.

ويضع القرار الذي اتخذناه اليوم معايير واقعية وقابلة للتحقيق

و ذات صلة للنهوض بالسلام والأمن في دارفور. وترتكز تلك المعايير

على الالتزامات التي تعهدت بها حكومة السودان في اتفاق جوبا

للسلام وخطة العمل الوطنية لحماية المدنيين. ومن شأن إحراز تقدم

في تلك المجالات أن ينقل السودان وشعبه صوب السلام والرخاء

الذين يستحقهما.

ونظل ملتزمين تجاه الشعب السوداني وسنواصل العمل عن

كثب مع حكومة السودان وزملائنا أعضاء المجلس وجميع أصحاب

المصلحة لتيسير السلام للبلد والمنطقة.

كانت الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على دارفور، السودان، والتي بدأت في عام ٢٠٠٤، تهدف إلى إنهاء الصراع المسلح الذي اندلع في دارفور، ومساعدة السودان على العودة إلى السلام والاستقرار. بفضل مساعدة سائر الأطراف التي كانت تعمل بتضافر، وقعت الحكومة الانتقالية السودانية والمعارضة المسلحة اتفاقية جوبا للسلام في عام ٢٠٢٠. أكملت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ولايتها وانسحبت من دارفور في نهاية عام ٢٠٢٠. وتشير تلك التطورات الإيجابية إلى تحول أساسي نحو الأفضل في الحالة في دارفور. وكون الجزاءات التي فرضها المجلس على السودان قد عفا عليها الزمن وينبغي رفعها، في ضوء الظروف المحسنة على أرض الواقع، فإن الإبقاء على تلك الجزاءات أمر لا يمكن الدفاع عنه في سياق الحقائق السياسية والأمنية للبلد فحسب، بل يحد أيضا من القدرة الأمنية للحكومة، مما يؤثر سلبا على قدرتها على الحفاظ على الاستقرار في دارفور، وحماية المدنيين ومكافحة الجريمة فيها.

في ٢٧ كانون الثاني/يناير، بعث السودان برسالة إلى المجلس يصف فيها الجهود التي تبذلها الحكومة لحل الصدامات الطائفية وتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين في دارفور. وتتضمن الرسالة أيضا القيود التي تفرضها جزاءات المجلس على قدرة السودان على الحفاظ على القانون والنظام في دارفور وعلى المشاركة بعمق في الشؤون الدولية. وتطلب الرسالة، بعبارة لا لبس فيها، أن يرفع المجلس الجزاءات فوراً وبدون شروط. في ٣ شباط/فبراير، شاركت دولة قطر باسم مجموعة الدول العربية في تقرير الأمين العام؛ في ١٠ شباط/فبراير، شاركت مصر فيه باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ وفي ١٠ شباط/فبراير، بعثت باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، برسائل إلى المجلس تعترف فيها بشكل إيجابي بالتحسن الملحوظ في الحالة في دارفور وتؤيد طلب السودان المشروع بأن يرفع المجلس الجزاءات فوراً ومن دون شروط. وهذا يعبر عن صوت العدالة في أوساط قطاع عريض من أعضاء المنظمة.

في ظل تلك الظروف، فإن المسار الصحيح لعمل المجلس يتمثل في رفع الجزاءات فوراً ومن دون شروط. ولكن مما يؤسف له أن

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار الذي أعدته الولايات المتحدة بشأن نظام الجزاءات فيما يتعلق بالسودان (القرار ٢٦٧٦ (٢٠٢٣)).

وما زلنا نعتقد أن نظام الجزاءات المفروضة على السودان لم يعد يجسد الحالة الفعلية في دارفور. وعلاوة على ذلك، يعوق تنفيذ الحكومة السودانية لخطط بناء الدولة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. ومن حيث المبدأ، نحبذ التبرير الكامل للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، واستعراضها بانتظام وتعديلها إلى أن يتم رفعها بالكامل. ومن غير المقبول استخدامها كتدبير عقابي. وقد أيدت جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول الأفريقية رفع الجزاءات المفروضة على السودان.

وفي الوقت نفسه، كان التنازل الوحيد الذي قدمه واضعو القرار جعل نظام الجزاءات محددا زمنيا - وليس حتى لمدة عام واحد، كما درجت عليه العادة في مجلس الأمن، ولكن لمدة ١٨ شهرا، أي ١٢ أيلول/سبتمبر 2024. بالإضافة إلى ذلك، وكأساس لتدابير مراجعة الجزاءات، جرى تضمين المعيارين ٢ و ٣ الواردين في تقرير الأمين العام (S/2021/696) الصادر في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٢١، واللذين لم يكن هناك، ولا يزال لا يوجد، توافق في الآراء بشأنهما في مجلس الأمن. ونأسف أيضا لأنه على الرغم من النداء الذي وجهه سبعة من أعضاء المجلس لمواصلة المشاورات بشأن مشروع القرار، قرر وفد الولايات المتحدة فرض التصويت على الوثيقة.

إن المحاولات المستمرة للإبقاء على نظام الجزاءات المفروضة على السودان، ومحاولات تخريب القرارات السابقة لمجلس الأمن فيما يتعلق بالمعايير المرجعية، وتجاهل مواقف ما يقرب من نصف أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما أعضائه الأفارقة، كلها عوامل جعلتنا لم نفاجأ بأي من ذلك. ولم يؤد ذلك إلا إلى تعزيز رأينا ومفاده أن كل هذا يجري من أجل تعزيز المصالح الوطنية الضيقة للبلدان الغربية التي تركز على مواصلة الضغط على السودان.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): امتنعت الصين عن التصويت على القرار ٢٦٧٦ (٢٠٢٣). وأود أن أشرح موقفنا.

للمجلس أن يجري استعراضات دورية للجزاءات ذات الصلة، وحالما يتم الوفاء بالمعايير المرجعية، ينبغي تعديل الجزاءات أو رفعها في الوقت المناسب. وينبغي أن نستخدم هذه المناقشة بشأن الجزاءات المفروضة على السودان للتفكير بجدية في التدابير التي يتعين اتخاذها لتحسين تصميم وتنفيذ جزاءات المجلس.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): خلال المفاوضات، حاولنا العمل بشكل بناء مع جميع أعضاء مجلس الأمن. وعلى الرغم من أننا كنا نفضل نصا مختلفا، يتضمن فقرة انقضاء أقصر للجزاءات ومعايير أكثر وضوحا وإيجازا، نعتقد أيضا أن الميسرين تمكنوا من مراعاة العديد من الشواغل التي أثارت.

من ناحية أخرى، ينبغي ألا يقاس التقدم المحرز في المفاوضات بالنص الذي تمت مناقشته فحسب، بل أيضا بارتباطه بالواقع في الميدان. ونقر بالتقدم الكبير الذي أحرزته حكومة السودان، ونرحب بكون النص المعتمد يتضمن جداول زمنية محددة لاستعراض التدابير وتعديلها وتعليقها وإنهائها. ففي نهاية المطاف، فإن حظر الأسلحة والجزاءات المحددة الهدف، بحكم تعريفها، إنما هي تدابير مؤقتة. كما ننظر بشكل إيجابي لآليات الاستعراض والتقييم التي ستنفذ بموجب القرار.

ونأمل أن يكون هذا القرار أداة للتشجيع على التنفيذ الكامل لاتفاق جوبا للسلام وأن يعمل على تحسين الحالة الأمنية في دارفور.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بتعليل التصويت هذا بالنيابة عن مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غانا وغابون وموزامبيق - والإمارات العربية المتحدة.

تود المجموعة والإمارات العربية المتحدة أن تعربا عن تقديرهما وشكرهما للقائم على الصياغة على جهوده في تيسير عملية المفاوضات. وعلى نفس المنوال، تفاوضنا بحسن نية بالكشف عن شواغلنا والتحاور مع جميع أعضاء المجلس طوال المفاوضات. ونأسف لعدم اعتماد الاقتراح المقدم من المجموعة والإمارات العربية المتحدة بإدراج شرط

المشروع الأول الذي قدمه العضو الذي قام بالصياغة تحاشي تماما هذه المسألة. وخلال المشاورات، رفض أعضاء المجلس ذلك المشروع. قدم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غابون وغانا وموزامبيق - إلى جانب الإمارات العربية المتحدة، اقتراحا ببناء لدمج بند الانقضاء الذي يحدد أن انتهاء الجزاءات في فبراير ٢٠٢٤. وكان يمكن أن يكون ذلك اقتراحا توفيقيا لسد الفجوات. بيد أن العضو الذي قام بالصياغة تمسك بموقفه الوطني بشأن هذه المسألة. اقترح التكرار التالي للمشروع أولا تجديد الجزاءات لمدة ٢٤ شهرا، والتي تم تعديلها لاحقا إلى ١٨ شهرا. كل ذلك يتعارض مع الممارسة الراسخة للمجلس فيما يتعلق بتمديد الجزاءات. كما لم يدرج أي ضمان بالرفع التلقائي للجزاءات. هذا ليس بندا يتعلق بانتهاء الجزاءات بمعناه الحقيقي.

ويؤيد القرار أيضا معيارين لتعديل الجزاءات. ويبدو ذلك في ظاهره خريطة طريق لرفع الجزاءات. غير أنه في الحقيقة، ينافي الواقع وغير ممكن تطبيقه. واقترحت الصين وبعض الأعضاء الآخرين في البداية إجراء مناقشات بشأن وضع معايير بغية تهيئة الظروف لرفع الجزاءات في وقت مبكر. ولكن مناقشات المجلس خلال العامين الماضيين حملتنا على الاعتقاد بأن بعض الأعضاء لا يعتزمون رفع الجزاءات، بل يحاولون إدامة الجزاءات برفع سقف المعايير بحيث لا يمكن الوفاء بها على الإطلاق. والقرار الذي اقترحه المشاركون في الصياغة لا يعالج شواغلنا في ذلك الصدد.

في السنوات الأخيرة، جذب الطابع المثير للجدل لنظم جزاءات المجلس اهتماما متزايدا. إن الجزاءات أداة هامة عهد بها ميثاق الأمم المتحدة إلى المجلس. والواقع أن القصد منها في الأصل تهيئة الظروف للتسوية السياسية للمسائل ذات الصلة، ولكنها في الممارسة العملية أصبحت على نحو متزايد بديلا للجهود الدبلوماسية - بل وسيلة للضغط السياسي على بعض البلدان. كما أساء فرادى الأعضاء استخدام مهمة الصياغة بفرض مواقفهم على البلدان في المجلس. كل ذلك ما كان ينبغي له أن يحدث، ناهيك عن الاستمرار فيه.

تدعو الصين مرة أخرى إلى إجراء تقييم شامل لنظم جزاءات المجلس القائمة وصياغة معايير خروج واضحة وقابلة للتنفيذ. وينبغي

الممكن إدخال تحسينات إضافية، وكانت هناك فرص أمامنا لمواصلة المشاركة في بناء توافق في الآراء من أجل توطيد نص يعبر عن آراء الجميع بشكل أفضل.

إن الواقع في دارفور اليوم يختلف اختلافا كبيرا عن السياقات الأمنية والسياسية في عام ٢٠٠٥ التي حدت بالمجلس إلى فرض نظام الجزاءات بموجب القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان، ولا تزال الأطراف ملتزمة بإيجاد حلول لتنفيذ بنوده. وبينما كنا نأمل لو وضعنا معايير واضحة وواقعية ومحددة جيدا، فإننا واثقون من قدرة السودان على إظهار التقدم، ونثق في قدرة المجلس على اتخاذ التدابير المناسبة في العام المقبل على أساس التطورات على أرض الواقع.

وفي الختام، فإن المجموعة والإمارات العربية المتحدة، بوصفهما ممثليتين إقليميتين، ملتزمتان بالمشاركة البناءة داخل المجلس لدعم التقدم المحرز في السودان، بما في ذلك عن طريق كفالة ألا تترتب على القرارات التي يتخذها المجلس آثار سلبية غير مقصودة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

الانقضاء التدريجي لمدة ١٢ شهرا، لأننا شعرنا أنه يجسد كلا من أفضل الممارسات الحالية لمجلس الأمن بشأن تدابير الجزاءات والدعم القوي الذي أعرب عنه أعضاء المجلس خلال عملية المفاوضات.

ومع ذلك، صوتت المجموعة والإمارات العربية المتحدة مؤيدتين هذا النص (القرار ٢٦٧٦ (٢٠٢٣)) بروح من التوافق ومن أجل الاعتراف بإحراز بعض التقدم. وعلى وجه الخصوص، فإن اعتماد شرط الانقضاء التدريجي الذي يغير نظام الجزاءات من نظام مفتوح إلى نظام محدد زمنيا هو تطور مهم إذ نرسم مسارا لرفع الجزاءات.

وفي هذا الصدد، تود المجموعة والإمارات العربية المتحدة أن توضحا أن الجزاءات لا يقصد بها أن تكون غاية أو أن تستمر إلى الأبد؛ إنها ببساطة أدوات يقصد بها صون السلام والأمن الدوليين أو استعادتهما. وتود المجموعة والإمارات العربية المتحدة التأكيد من جديد على موقفهما المبدئي، وهو الرفع الكامل للجزاءات المفروضة على دارفور. ونعرب عن تقديرنا لدعم أعضاء المجلس وانفتاحهم على المشاركة في مبادرة المجموعة والإمارات العربية المتحدة الداعية لإدراج شرط الانقضاء التدريجي. ومع ذلك، نعتقد عموما أنه كان من